المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الاقتصادية: حالة الشركات القطرية

Social and environmental responsibility of the economic institutions: The case of Qatari companies

قادري محمد[1]، صالح هشام[2]

KADRI Mohammed[1], SALAH Hicham[2]

[1]المركز الجامعي، غليزان (الجزائر)، Mohammed.kadri@cu-relizane.dz

[2] المركز الجامعي، غليزان (الجزائر)، Hicham.salah@cu-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2019/11/27 تاريخ القبول: 2020/02/20 تاريخ النشر: 2020/03/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية والبيئية في دعم نظم الإدارة البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة، والحد من تفاقم المشاكل البيئية التي ساهم فيها بشكل كبير التوسع الصناعي وما نتج عن ذلك من تلوث وانبعاثات سامة ساهمت في الاحتباس الحراري وتضاعف التدهور البيئي، وباعتبار المؤسسات الصناعية تتحمل مسؤولية كبيرة في ذلك، فقد تبنت إدماج الاهتمامات البيئية ضمن سياساتها وأنشطتها بهدف المساهمة في التنمية المستدامة والحد من المشاكل البيئية من خلال تبني ووضع مجموعة من الإجراءات والعمليات في سبيل ذلك.

كلمات مفتاحية: المشاكل البيئية، المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية، الإدارة البيئية، الشركات القطرية.

تصنيفات JEL : Q5, M14

Abstract:

This paper aims to highlight the importance of social and environmental responsibility in supporting environmental management systems and contributing to sustainable development and reducing the environmental problems resulting from the industrial expansion that caused pollution and noxious emissions contributed to environmental degradation.

The industrialized companies bear enormous responsibility for the damage done to our fragile ecosystems. The company has adopted integrate environmental concerns into the its policies and activities with a view to contributing to sustainable development and reducing environmental problems through the adoption and development of a set of actions and processes.

Keywords: environmental problems, social responsibility, environmental responsibility, environmental management, Qatari companies.

Codes de classification JEL : Q5, M14

المؤلف المرسل: قادري محمد، **الإيميل**: Mohammed.kadri@cu-relizane.dz

مقدمة:

ترتبط المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتباطا وثيقا بمفهوم" التنمية المستدامة"، ففي عام 1987 خلص تقرير بورتلاند إلى أن النموذج الحالي للتنمية الاقتصادية لا يمكن أن يدوم على المدى البعيد، حيث إنه يتسبب في نفاد الموارد الطبيعية وإيذاء المجتمع .وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، ويعتمد هذا المفهوم على ثلاثة عناصر رئيسية هي حماية البيئة، النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وتصف معظم تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تشكل إجراءات تدمج بموجبها المؤسسات القضايا الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية، ويشمل ذلك المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية . ويشمل نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات الآثار المباشرة للإجراءات التي تتخذها المؤسسات، فضلاً عن الآثار غير المباشرة التي يمكن أن تحدثها على المجتمع. فالمسؤولية الاجتماعية للشركات هي المبادرة التي تتخذها مؤسسات الأعمال باستثمار جزء من أرباحها من أجل تحقيق رفاه المجتمع لكي تكوّن صورة إيجابية لدى الجمهور وتؤسس قاعدة من المستهلكين الواعيين .كما أنها التزام من جانب مؤسسات الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والعمل مع الموظفين، والمجتمعات المحلية على تحسين نوعية الحياة. وعلاوة على ذلك، كانت منظومة الأمم المتحدة طيلة السنوات الأربعين الماضية عاملاً رئيسياً في وضع واعتماد حوالي ثلاثين اتفاقاً من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف العالمية من أجل تعزيز

حماية عالمية للبيئة، وباعتبار المؤسسات الصناعية هي المسؤول الأكبر عن هذه الأضرار البيئية نتيجة عما تفرزه من نفايات سامة وتلوث بيئي يزيد من تفاقم المشاكل البيئية، فقد كان للمسؤولية البيئية دور وأهمية تبرز من خلال انتقال المؤسسة خاصة الصناعية إلى ما يعرف بالاقتصاد الأخضر أو سياسة تهدف الى التنمية المستدامة التي ترتكز على المحافظة على البيئة ليس بسن القوانين والتشريعات المحددة للضوابط البيئية لنشاطها الاقتصادي فقط ، بل بمرافقتها في تبني مبادئ المسؤولية البيئية لما تكتسيه من أهمية كبيرة ودور فعال في سبيل المحافظة على البيئة وتقيدها بالضوابط المحددة لذلك وتحولها من مؤسسات ملوثة للبيئة الى مؤسسات مساهمة في التنمية المستدامة.

وهو ما يسمح بطرح التساؤلات التالية: أي مسؤوليات؟ من؟ لمن؟ كيف؟ مع من؟ إلى متى؟ لماذا؟ وعليه كانت الإشكالية المطروحة لهذا البحث هي: **ما مدى مساهمة الشركات القطرية من خلال برامج المسؤولية البيئية والاجتماعية في دعم نظم الإدارة البيئية؟** وتتفرع إشكالية البحث إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المسؤولية الاجتماعية للشركات، وما أهميتها وتأثيرها على المجتمع؟
- ما هي المسؤولية البيئية للشركات، وما أهميتها؟
- ما هي دوافع تبني الشركات للمسؤولية الاجتماعية والبيئية؟
- ما مدى مساهمة الشركات القطرية ببرامج المسؤولية البيئية والاجتماعية؟ وما هي أهم البرامج المجسدة على أرض الواقع؟

أهداف البحث:

- إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتأثيرها على المجتمع؛
- إبراز أهمية المسؤولية البيئية للشركات؛
- مدى مساهمة الشركات القطرية ببرامج المسؤولية البيئية والاجتماعية وتأثير ذلك على المجتمع والدولة بصفة عامة.

منهجية البحث:

لقد اقتضت طبيعة الدراسة الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي خاصة فيما تعلق بالتعريفات وتطور بعض المفاهيم، بالإضافة إلى الاستناد بتحليل دراسات وتقارير وإحصائيات مقدمة بخصوص الموضوع، وبالخصوص مشاركة ومساهمة الشركات محل الدراسة فيها من خلال وزنها وثقلها الدولي وإمكاناتها المالية الضخمة والكبيرة في تجسيد برامج عملية على أرض الواقع ذات طابع تنموي واجتماعي وبيئي، تسهم وتساعد على تحقيق التنمية.

1. مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات:

حتى وقتنا الراهن، لم يتم تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي إنها تستمد قوتها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية . فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة، ونطاق نشاط الشركة وأشكاله، وما تتمتع به كل شركة من قدرة مالية وبشرية .وهذه المسؤولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتلاءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[1].

هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات، تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية .فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع .ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات . إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم. إن المسؤولية الاجتماعية تعني بصورة عامة" تحقيق النجاح التجاري بأساليب تراعي القيم الأخلاقية واحترام الأفراد والمجتمعات المحلية وبيئتهم الطبيعية " كما تعني معالجة الجوانب القانونية والأخلاقية والتجارية وغيرها من التوقعات التي ينتظرها المجتمع من الأعمال التجارية، واتخاذ قرارات توازن إلى حد ما بين ما تنادي به الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية .كما تتضمن العمليات والاستراتيجيات المسؤولة اجتماعياً في مجال الأعمال التجارية،

وينظر إليها كمجموعة شاملة من السياسات والبرامج المدمجة في العمليات التجارية وعمليات اتخاذ القرارات التجارية لشركة ما. وحددت ثلاث دعامات رئيسية- اجتماعية وبيئية واقتصادية- على أنها الطرق التي تنعكس من خلالها المسؤولية الاجتماعية للشركات على المجتمع وتُمكِّن من رصدها وقياسها[2].

1.1 تعاريف حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

نظرا لازدياد أهمية المسؤولية الاجتماعية فقد ظهر العديد من التعريفات التي حاولت تحديد التعريف الدقيق للمسؤولية الاجتماعية نذكر أهم هذه التعريفات: تعريف منظمة المقاييس العالمية ISO للمسؤولية الاجتماعية والتي اشتغلت من أجل وضع معيار لذلك، منذ سنة 2004 إلى غاية صدوره سنة 2008، بأنها " مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين"[3] (ISO26000).

* تعريف المفوضية الأوربية :"هو عملية إدماج الاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال بشكل طوعي مع أنشطتها التجارية وعملياتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة "[4]، واعتمدت المفوضية تعريفا جديدا سنة 2011، للمسؤولية الاجتماعية حيث تشير أنه يجب على المؤسسات المسؤولة اجتماعيا أن يكون "بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة، عملية لإدماج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية وحقوق الإنسان والمستهلكين في أنشطتها التجارية واستراتيجيتها الأساسية"[5]. وحسب Carroll فإن المسؤولية الاجتماعية للأعمال تشمل التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية فضلا عن التوقعات التقديرية الأخرى للمجتمع فيما يتعلق بالشركة في وقت معين[6]. وحسب Mc Williams & Siegel تشمل المسؤولية الاجتماعية للشركات الإجراءات التي يبدو أنها تقدم المصلحة العامة بما يتجاوز مصالح الشركة وما يحدده القانون[7].

تشكل المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة رمزية لضمان الشرعية، وأداة سياسية لتنظيم أو التأثير على علاقة القوة بين الشركة والمجتمع، أداة اقتصادية تعزز النتائج قصيرة وطويلة الأجل، أو أداة استراتيجية

لتحسين دمج الشركة في بيئتها[8]. ومع ذلك، تأخذ نهجا طوعيا وتفسيرا مجانيا للالتزامات التي تعترف بها الشركة[9].

*وفي تعريف للبنك الدولي: المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالعمل مع الموظفين، وأسرهم، والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم، بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على السواء[10]. وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها" الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل"[11]. تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة[12] "بأنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع الموظفين وعائلاتهم، ومع المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، لهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف". تعني المسؤولية الاجتماعية للشركات أن الشركة هي المسؤولة عن آثارها على جميع أصحاب المصلحة، فإن الالتزام المستمر من جانب الشركات بالتصرف بطريقة عادلة ومسؤولة مع الإسهام في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية حياة موظفيها وأسرهم. من خلال التعبير عن مسؤوليتها الاجتماعية، تؤكد الشركات دورها في التماسك الاجتماعي والإقليمي. ومن خلال الإنتاج والعلاقات مع الموظفين واستثماراتهم، تستطيع الشركات التأثير على العمالة، ونوعية الوظائف، ونوعية العلاقات الصناعية، بما في ذلك احترام الحقوق الأساسية وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز، ونوعية السلع والخدمات، والصحة والبيئة[13]. وقد تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسئولية الاجتماعية مثل مواطنة الشركات والشركات الأخلاقية والحوكمة الجيدة للشركات وهي كلها تنصب على تحمل الشركات لمسئولياتها نحو المجتمع .كما تتضمن المسئولية الاجتماعية عدة أبعاد هي أبعاد قانونية واقتصادية وإنسانية وأخلاقية وتتركز في بعض المجالات خاصة العمل الاجتماعي والتنمية البشرية ومكافحة الفساد والتشغيل والمحافظة على البيئة .وتستند المسئولية الاجتماعية إلى نظرية أصحاب المصالح من حملة أسهم وشركاء وموردين وموزعين وعملاء وأيضا العاملين وأسرهم والبيئة المحيطة والمجتمع ككل .وتعد المسئولية الاجتماعية أداة رئيسية للوصول إلى هذا

الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال الذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للشركات[14].

2.1 أسباب ودوافع تبني المسؤولية الاجتماعية:

أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها[15]:

-العولمة: وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية Multinational Companies ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، و أصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

-تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

- الكوارث والفضائح الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة، كما حدث في كارثة التلوث النفطي للمياه في ساحل ألاسكا والتي تسببت فيها شركة (Exxon Valdez) النفطية، أو كما حدث في فضيحتي الرشوة في شركتي (IBM & Banco Nation)في الأرجنتين، وفضيحة رشوة (Lockheed)في عام 1970 في أمريكا ،الأمر الذي دعا السلطات الأمريكية إلى سن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة.

- التطورات التكنولوجية المتسارعة: والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين و تنمية مهارات متخذي القرار. خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي.

3.1 مفهوم المسؤولية البيئية:

يمكن تعريف المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال على أنها مهمة لتغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية للشركات، تخفيض التلف والانبعاثات، تعظيم كفاءة إنتاجية مواردها، وتقليص الممارسات التي يمكن أن تكون لها آثار بيئية مستقبلا[16]. وتتمثل المسؤولية البيئية في عملية تطبيق المعارف الخاصة بحماية البيئية، مع وجود وعي حقيقي بذلك لدى القائمين على اتخاذ القرارات. ويرتكز تطبيق المسؤولية البيئية على كافة عناصر الحوكمة (الإدارة، التسيير، التقييم، المعالجة، الإنتاج،...) وكذلك على كافة مبادئ التنمية المستدامة[17]. وتتضمن المسؤولية البيئية في تقاريرها تقييم الأداء البيئي لمنظمات الأعمال بأحدث مراحل التطور المحاسبي، فوظائف الإدارة وبالتالي وظائف المحاسبة قد ازدادت ازديادا مضطردا مع ازدياد حجم الوحدات الاقتصادية، وبصفة خاصة الشركات المساهمة[18]. وتظهر المسؤولية البيئية من خلال إستراتيجية القائمين على أعمال الشركات التي يضعونها من أجل الوصول إلى مستوى معين من الأداء البيئي، بما يدعم مبادئ النمو المستديم. وبذلك يعرفها (1995) Huckle على أنها "إلزامية صناع القرار على وضع قرارات تسمح بحماية وتحسين سلامة البيئة، واتخاذها ضمن اهتماماتهم الأولية[19]. وحسب منظمة البيئة الكندية غير الحكومية (ENGO) فإن المؤسسة يكون لها مسؤولية بيئية عندما تتحقق فيها نقطتين أساسيتين هما: أن تصبح المؤسسة ذات قوة أكبر من الدولة، وبذلك يصبح لها مسؤولية تجاه المجتمع، أما النقطة الثانية فهي متعلقة بالبيئة، والتي تتحقق عندما تكون غايتها هي تدعيم حمايتها. وبذلك فإن المؤسسة المسؤولة بيئياً هي التي تسطر أنشطتها على أساس مبادئ بيئية، بما يساعد المجتمع على المحافظة عليها[20]. حسب ESTEO فإنه قسم مجالات المسؤولية البيئية للمؤسسة إلى ما يلي[21]:

- مجال المساهمات العامة.
- مجال الموارد البشرية.
- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.
- مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة.

4.1 دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية ضروريا رغم عدم وجوبه قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا ومن المتطلبات الأساسية في شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لهذا نجد أن المؤسسة الاقتصادية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر كعملية طوعية لكن الأصل فيها الطابع الإجباري، كما يلي[22]:

❖ **أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية:** يمكن أن نذكر من أهم هذه الأسباب ما يلي:

- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية.

حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية.

- الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون.
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها.
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل والبيئة.
- تحسين صورة الشركات بيئيا، تحسين الصورة العامة للمؤسسة أما مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم.
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة.
- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.

❖ **أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية:**

لقد أضحى اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية يتم استجابة لمطالب جماعات الضغط ومطلبا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة كما هو موضح:

➢ المتطلبات الحكومية: المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية.

➢ المستهلكين: لقد أصبحت البيئة أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وأحد الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم وجاذبيتهم لنمط معين من السلع دون غيرها.

- المساهمين والمستثمرين: تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين من أجل تحين المؤسسات أدائها البيئي.
- المتطلبات التعاقدية: إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته، قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم.

2. نظام الإدارة البيئية:

1.2 مفهوم الإدارة البيئية:

وفقاً للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، يعد نظام الإدارة البيئية جزءاً من نظام الإدارة للمنظمة يستخدم من أجل وضع وتنفيذ سياستها البيئية وإدارة الجوانب البيئية المتعلقة بها (مثل عناصر الأنشطة أو المنتجات أو الخدمات للمنظمة التي يمكن أن تكون لها صلة بالبيئة). ويعد نظام الإدارة مجموعة من العناصر المترابطة المستخدمة من أجل وضع السياسة والأهداف، وتحقيق تلك الأهداف. ويشمل نظام الإدارة الهيكل التنظيمي، وأنشطة التخطيط، والمسؤوليات، والممارسات، والإجراءات، والعمليات والموارد[23]. وتعّرفها منظمة ISOالمنظمة العالمية للتقييس 2004 على أنّها: "جزء من نظام إدارة المؤسسة يستعمل لتطوير وتنفيذ سياستها البيئية وتقييم تأثيرها على البيئة[24]". وفي تعريف wiliam R mangum بأنها "الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية، والموضوعة من أجل حماية البيئة وهي تتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد"[25]. وتعتبر جزء من نظام الإدارة الكلي ويحتوي نظام الإدارة البيئية على الهيكل التنظيمي وأنشطة التخطيط والمسؤوليات والممارسات والعمليات التشغيلية والموارد لتنفيذ ومتابعة الإجراءات وتحسين العمليات لتحقيق الأهداف البيئية. تنطبق هذه المواصفة على الجوانب البيئية التي تستطيع المنشأة أن تتحكم فيها والتي يتوقع أن تؤثر عليها، وهي لا تصرح بذاتها عن سمات معنية للأداء البيئي، وهذه المواصفة تصلح للتطبيق في أي منشأة ترغب في[26]:

- تطبيق وصياغة وتحسين نظام الإدارة البيئية.
- المطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة.

- إقامة الدليل على المطابقة أمام أطراف أخرى.
- السعي نحو الإجازة والتسجيل لنظام الإدارة البيئية بها من قبل جهة محليا ودوليا.
- التقرير والإعلان الذاتي بالمطابقة مع المواصفة.

2.2 مهام الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة الصناعية:

يمكن إجمال مهام الإدارة البيئية في المؤسسة في العناصر التالية[27]:

- مراجعة الأوضاع البيئية الحالية والإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الجديدة للمعالجة، والحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية وتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.
- تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف، وإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث، بإجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المؤسسة، وكذلك تشجيع استخدام المواد غير الملوثة، وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتوج للحد من التلوث.
- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.

3.2 تقييم الأداء البيئي:

1.3.2 مفهوم تقييم الأداء البيئي:

يعرف الأداء البيئي بأنه النتائج القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية متعلقة بتحكم المنشأة في الجوانب البيئية والقائمة على السياسة البيئية والأغراض والأهداف.

حسب منشورات منظمة الأمم المتحدة الصادرة في عام 1991تم تحديد مجالات الأداء البيئي كمايلي[28]:

- أنشطة معالجة تدفق الملوثات إلى المياه.
- أنشطة معالجة تسرب الغاز إلى الجو.
- أنشطة معالجة النفايات الصلبة.
- أنشطة معالجة الحوادث الناجمة عن التلوث.
- أنشطة إعادة التصنيع.

تقييم الأداء البيئي يعتبر بمثابة أسلوب يهدف إلى تحديد وقياس وتحليل وتتبع تكاليف ومنافع الأنشطة والبرامج البيئية التي تقوم بها المؤسسات لحماية البيئة من أضرار نشاطها، وذلك في ضوء مجموعة من الأهداف والمتطلبات والمعايير والمؤشرات البيئية بهدف دعم وترشيد القرارات المختلفة بشأن تحسين وتطوير أدائها البيئي بالإضافة إلى خدمة أهداف الأطراف أصحاب المصالح. وعرف معيار المواصفات القياسية الدولية ISO رقم 14031تقييم الأداء البيئي، بأنه مدخل لتسهيل قرارات الإدارة بشأن الأداء البيئي للشركة باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقا لمقاييس هذا الأداء وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري وفي النهاية تطوير هذا المدخل[29].

2.3.2 أهمية تقييم الأداء البيئي: إن تقييم الأداء البيئي في المؤسسات يرجع إلى مجموعة من الأسباب أهمها[30]:

- كثرة معدلات تلوث البيئة ومن ثم زيادة حجم الالتزامات البيئية مما أدى إلى تزايد الدعاوى القضائية التي كسبها أصحابها ضد الكثير من المؤسسات التي تتسبب أعمالها التشغيلية في الإضرار بالبيئة.
- وقوع العقوبات والغرامات المالية من قبل السلطات الحكومية على المؤسسات المخالفة للقوانين والنظم البيئية، أدى إلى إلزام المؤسسات بضرورة الإفصاح الكافي عن أدائها البيئي بصورة دورية منتظمة.
- زيادة الاهتمام بالصحة والأمان والبيئة، نتيجة اهتمام المؤسسات بالبيئة وتقييم الأداء الإلزامي لها.
- انتشار الوعي البيئي، بسبب اهتمام المجتمع والأطراف ذات المصلحة بالمعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالأداء البيئي والتي تنشرها المؤسسات، بهدف تقييم المسؤولية البيئية للمؤسسات بصورة موضوعية، مما ينعكس على قرارات المستثمرين.

- زيادة طلب الإدارة على معلومات التكاليف البيئية، بهدف الكشف عن مدى قدرة المؤسسات على تحقيق أهداف استراتيجية، والتي تتمثل في تقديم منتج ذو جودة عالية وبسعر مناسب ودون الإضرار بالبيئة.

3. المسؤولية الاجتماعية لشركة قطر غاز:

تعد شركة قطر غاز القطرية كنموذج ناجح للشركات العربية النفطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية. حيث فازت الشركة سنة 2014 بالمركز الأول في فئة "المؤسسات التجارية الكبيرة" في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وتعتبر الجائزة أرقى صور التقدير والتكريم في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة في المنطقة، والتي تكرم المؤسسات المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط وشمال إفريقيا التي تقدم استراتيجيات واضحة ووسائل تنفيذ فعالة للمسؤولية الاجتماعية للشركات. وقدمت الجائزة في الدورة السابعة لمنتدى وحفل الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي عقدت في الثامن والعشرين من شهر أكتوبر 2014 في دبي. وقد اختارت لجنة التحكيم التي تتكون من خبراء من جنسيات مختلفة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة الفائزين من إجمالي 155 طلب قدمته مؤسسات تمثل 25 صناعة مختلفة من 12 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يركز برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص بقطر غاز على الاستثمار في الأنشطة التي تهم المجتمع بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 ويتم اتخاذ جميع القرارات الاستثمارية من خلال اتباع عملية اختيار منظمة وفقا لإجراءات وسياسة الاستثمار الاجتماعي التي وضعتها قطر غاز عام 2012 ويكمن هدف السياسة في جعل الشركة مؤسسة وطنية يدفعها صوت الضمير والمسؤولية التي تحملها على عاتقها فضلا عن جهودها المعترف بها من قبل المجتمع الوطني والدولي. وتشمل مجالات تركيز استثمارات برنامج المسؤولية الاجتماعية المنطلق عام 2014التعليم والصحة والسلامة والبيئة والرياضة وتنمية المجتمع والثقافة. ولهذه الغاية، زادت معدلات الإنفاق على برنامج المسؤولية الاجتماعية لتبلغ ٪150منذ عام 2011مما يوضح مساهمة الشركة بشكل مباشر في تلبية احتياجات المجتمع المحلي والوطني.

1.3 أنشطة الشركة بخصوص المسؤولية الاجتماعية لسنة 2016[31]:

استثمارات الشركة في نهضة المجتمعات المحلية: في عام2016 خصصت شركة قطر غاز مبلغاً وقدره 11.7 مليون ريال قطري لجميع أنشطة ومبادرات برنامج الاستثمار الاجتماعي وبرنامج التواصل المجتمعي. وقد شهد الاستثمار في عام 2016 تراجعاً نسبياً بواقع 32%مقارنة بالعام السابق نظراً لتركيز إدارة الشركة جهودها على تعزيز الأصول وتيسير العمليات. وضمنت هذه الجهود للشركة النجاح في إتمام عملية الارتقاء بالأداء المالي والوصول به إلى أفضل المستويات للوفاء بمتطلبات المناخ الاقتصادي الحالي. غير أن إجمالي المبلغ المستثمر في 2016ظل أكبر من المبلغ المستثمر في 2012 بنسبة تزيد على 50%.وقد وجهت الشركة نسبة معتبرة من هذا الاستثمار إلى أنشطة برنامج التواصل المجتمعي الذي كان له دور مباشر في المساهمة في أهداف التنمية البشرية المنصوص عليها في رؤية قطر الوطنية 2030.

❖ **برنامج التواصل المجتمعي:**

وفيما يلي نتناول ثلاثة مشروعات من مشروعات البنية الأساسية التي نالت موافقة البرنامج ويجري تطويرها حالياً. مشروع ممشى شاطئ الذخيرة وهو مشروع قيد التنفيذ لتحديث شاطئ الذخيرة حيث من المنتظر أن يوفر المشروع للمواطنين بعد انتهاء العمل فيه مساحة راقية لممارسة التدريبات والأنشطة الترفيهية كما سيمنحهم إمكانية الوصول بسلاسة إلى الساحل. وفي هذا الإطار أيضاً يبدأ العمل في مشروع تجديد منطقة "سيفا توق" الواقعة في منتجع السلطان بالقرب من الخور بعد اجتيازه مؤخراً لإجراءات الموافقة. والهدف من هذين المشروعين هو خلق مناخ يشجع أفراد المجتمع على السعي إلى اتباع نمط حياة صحي يقوم على ممارسة الأنشطة خارج المنزل مع التأكيد على أهمية اللياقة البدنية وتمضية الوقت مع الأسرة والأصدقاء. ويساهم البرنامج في تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة طويلة المدى باستخدام مصادر طاقة متجددة من خلال مشروع محطات شحن الطاقة الشمسية والإضاءة حيث من المنتظر أن تزود ثلاث مناطق عامة في بلدية الشمال وهي منتزه وشاطئ الرويس ومنتزه وشاطئ أبو الظلوف ومنتزه عين سنان بإجمالي 10محطات لشحن الطاقة الشمسية و34منطقة مظللة بها أضواء شمسية. وتبنى محطات الشحن الشمسي على شكل أكواخ حديقة مثبت عليها ألواح شمسية توفر منطقة جلوس مظللة للزوار للاستراحة

وتجديد طاقتهم وشحن أجهزتهم الإلكترونية كذلك. وتعرف هذه الأكواخ بشجرة الشحن الشمسي متعددة الوظائف وتحتوي كل شجرة منها على عمودي إنارة يوفران إنارة متواصلة لمدة تصل إلى 8 ساعات.

❖ **المبادرات المتعلقة بالمعرفة والتعليم:**

تواصل الشركة دعم مبادرات متنوعة للبحث والتعليم في إطار استثمارها في مجال التنمية البشرية. وتشارك شركة قطر غاز مشاركة فاعلة في عضوية مركز أبحاث معالجة الغاز الذي أسسته كلية الهندسة بجامعة قطر في عام 2007ليصبح مركزاً رائداً في المجال البحثي يساعد في حل المشكلات التقنية المعقدة في صناعة الغاز. وتتحدد الموضوعات التي يبحث فيها المركز بناء على احتياجات المجال والمجتمع بالتشاور مع كبرى شركات النفط والغاز العاملة داخل قطر وخارجها. وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز في إجراء الأبحاث التي تفيد الشركاء الرئيسيين في صناعة الغاز والمجتمع. وقد توسع المركز فيما يقدمه من خدمات احترافية ليضيف إليها مجموعة متنوعة من الخدمات الاستشارية المتعلقة بمعالجة الغاز لأعضاء المركز، فضلا عن خدمات الاختبار وورش العمل الفنية ودورات التدريب والمسابقات الأكاديمية والمؤتمر العالمي لتصنيع الغاز الذي يعقد كل عامين. وقد تمخض التعاون بين مركز أبحاث معالجة الغاز وقطر غاز عن دعم مستمر لمسابقة جامعة قطر لأفضل تصميم مصنع وهي مسابقة ممتدة تجري سنوياً في قسم الهندسة الكيميائية بجامعة قطر. وكانت هذه المسابقة قد انطلقت منذ 13عاماً وتحديداً في عام 2004بهدف إعطاء الطلاب الجامعيين فرصة العمل على مشروع لتصميم مصنع بهدف تنمية الطاقات البشرية القطرية. وفي عام 2016شارك في المسابقة ثمانية فرق وقدموا خلال مشاركاتهم مجموعة متنوعة من المشروعات التي عملوا عليها طوال فصلين دراسيين في إطار المنافسة على الفوز بجائزة أفضل مشروع بوجه عام.

❖ **المبادرات المتعلقة بالبيئة:**

تعمل شركة قطر غاز وفقاً لما يمليه عليه ضميرها وفي هذا السياق تعمل الشركة على إطلاق مبادرات متعددة مصممة لزيادة الوعي بالمشكلات البيئية في المجتمع وتشجيع السلوكيات الصديقة للبيئة. وتحرص الشركة على التبرع باستمرار بالمعدات التقنية التي انتهت دورة حياتها المهنية في الشركة مثل أجهزة الحاسب

الآلي وأجهزة العرض والأجهزة الإلكترونية المساعدة، مما يؤدي إلى تقليل المخلفات الإلكترونية وتزويد من يعانون من قلة الموارد المالية بمعدات قد لا يكون بمقدورهم الحصول عليها من طريق آخر. وكان عام 2016شاهداً على انطلاق الدورة الثالثة من فعالية تنظيف الشواطئ التي تنظمها شركة قطر غاز سنوياً بالتعاون مع وزارة البلدية والبيئة. وجاءت هذه الفعالية التي جرت على شاطئ الغارية الذي يقع شمال الدوحة على بعد 100 كيلو متر تقريباً لتبرهن على التزامنا تجاه تعزيز جهود حماية البيئة والتوعية والحفاظ على الجمال الطبيعي في دولة قطر. بالإضافة إلى ذلك ترعى شركة قطر غاز حملة Go Greenوذلك في إطار مجهوداتها التي تهدف إلى المساعدة في الحفاظ على النظام البيئي في قطر وبيئته الصحراوية التي تمتاز عادة بأنها بيئة هشة تحتضن عدداً كبيراً من أنواع النباتات والحيوانات المتمايزة. وتمثل الصحاري القطرية موطناً لمئات من الأنواع النباتية والحيوانية. وفي قلب هذه الصحاري توجد محمية الريم التي تعد واحدة من بين 24منطقة على قائمة اليونسكو للمناطق التي تعيش فيها غزلان المها العربية في الشرق الأوسط. وتهدف حملة Go Greenإلى نشر الوعي بخصوص تأثير البشر على هذه الأنواع وغيرها من المناطق البيئية الحساسة بالقرب من مرافق شركة قطر غاز بما في ذلك مناطق أعشاش سلاحف منقار الصقر والسلاحف الخضراء المهددة بالانقراض في شواطئ راس لافان والشعاب المرجانية ومروج الأعشاب البحرية وأشجار القرم الساحلية في منطقة الذخيرة.

❖ **مبادرات الصحة والسلامة:**

حظيت شركة قطر غاز بالتكريم من مؤسسة حمد الطبية في حفل التكريم السنوي الذي تعقده المؤسسة خلال احتفالية اليوم العالمي للمتبرعين بالدم في عام 2016وذلك للدعم المتواصل الذي تقدمه الشركة للمؤسسة طوال العام. وهذا اليوم العالمي تتبناه منظمة الصحة العالمية ويجري الاحتفال به في 14 جوان من كل عام، حيث تحرص الشركة كل عام على إطلاق أربع حملات للتبرع بالدم داخل منشآتها في الدوحة ورأس لافان. وخلال عام 2016نظمت شركة قطر غاز مجموعة من الفعاليات للتوعية بأهمية اتباع أسلوب حياة صحي ومتوازن. ومن بين هذه الفعاليات فعالية النظام الغذائي الصحي التي ركزت على تقديم تقييم

طبي مجاني لما يزيد عن 150موظفاً وذويهم ويشمل هذا التقييم جلسات استشارة حول اختيارات الغذاء الصحي.

❖ **المبادرات الرياضية:**

وتواصل الشركة رعايتها لدوري الرديف ودوري الدرجة الثانية لكرة القدم في قطر بالاشتراك مع الاتحاد القطري لكرة القدم في شراكة مستمرة خلال السنوات الثلاثة الماضية. وقد جرت فعاليات موسم 2015-2016من هذه المسابقة المعروفة حالياً باسم دوري قطر غاز بمشاركة 18نادياً وفاز بلقبها نادي معيذر الرياضي خلال هذا الموسم. وتستحوذ هذه المسابقة على اهتمام جاليات المقيمين في قطر كما أنها تساهم في تحقيق التنمية المحلية لرياضة كرة القدم والنشاط الرياضي عموماً قبل كأس العالم لكرة القدم عام 2022الذي ستنظمه قطر. وفي إطار دعمها للمبادرات الوطنية لتعزيز الصحة والسلامة الجسدية على مستوى المجتمع، نظمت شركة قطر غاز مجموعة متنوعة من الأنشطة في إطار اليوم الرياضي لدولة قطر عام 2016شارك فيها ما يزيد عن 4000موظف وذويهم في أنشطة تتراوح بين كرة القدم، والجري، والمشي، والكريكت، والكرة الطائرة، وكرة السلة، بالإضافة إلى أنشطة أخرى كثيرة. وأتيح للحاضرين الخضوع لفحوصات طبية في مكان الفعالية بواسطة الفريق الطبي لتحديد مستويات السكر في الدم وقياس ضغط الدم وقياس كتلة الجسم وذلك لوضع الخطة التي تناسب نظام اللياقة البدنية في هذا اليوم ومستقبلا أيضاً.

المسؤولية البيئية لشركة قطر غاز:

يواكب نهج "قطر غاز" تجاه إدارة البيئة أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 التي تستهدف الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة، وتؤمن الشركة إيماناً عميقاً بتنفيذ أحدث الحلول لتقليل التأثير البيئي للسلسلة المتكاملة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال مع الحفاظ على قوة الأداء. وإلى جانب التزامها باستيفاء الشروط التنظيمية تركز قطر غاز بشدة على تقليص نسبة احتراق الغاز، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وجودة الهواء، وإدارة النفايات ومياه الصرف. وإلى جانب قيامها بإدارة أدائها، اتخذت قطر غاز خطوات للإسهام في زيادة الوعي بالحفاظ على البيئة بين أفراد المجتمع أيضاً. تعد شركة قطر غاز القطرية كنموذج

ناجح للشركات العربية النفطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

2.3 الأداء البيئي لشركة قطر غاز لسنة 2016[32]:

- **الإدارة البيئية لشركة قطر غاز**: انتهت الشركة في عام 2016من دمج عمليات وإجراءات نظام الإدارة البيئية في نظام إدارة قطر غاز، حيث تجري الآن عملية إدارة الأثر البيئي التي تسهل من تقييم الآثار البيئية المحورية وتخفيف وطأتها ورصدها وإعداد التقارير عنها حسب الشروط التنظيمية بتناغم كامل مع نظام إدارة قطر غاز. الجدير بالذكر أن نظام الإدارة البيئية المطبق في شركة قطر غاز حاصل على شهادة الأيزو 14001وهو ما يبرهن على استمرار التزام الشركة بإدارة الآثار البيئية لمنتجاتها وخدماتها وعملياتها سواء في الوقت الحالي أو على المدى الطويل[33].
- **الانبعاثات الجوية**: ومن أبرز الأعمال التي قامت بها شركة قطر غاز عام 2016لخدمة البيئة في منشآتها المخصصة لمعالجة الغاز استعادة نسبة 94%من الغاز المتبخر أثناء الشحن مما أدى إلى توفير 580.033جيجا جول من الطاقة وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 78%خلال عملية تحميل الغاز الطبيعي وانخفاض انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة بنسبة 19%نتيجة للاستمرار في تطبيق برنامج رصد التسريبات وإصلاحها. كما شهد العام كذلك خفض انبعاثات أكاسيد النيتروجين المتولدة عن عمليات معالجة الغاز بنسبة 7%. وأسفر تبني الشركة لتقنية البطانة النهائية المائلة والتي تضمنت تعديلات على غرف احتراق التوربينات الغازية عن خفض انبعاثات أكاسيد النيتروجين بنسبة تتراوح بين 20 إلى 30 %في التوربينات. وفي الوقت نفسه أدى تركيب غرف الحريق الجافة منخفضة الانبعاثات النيتروجينية إلى خفض الانبعاثات بنسبة ٪85تقريباً في مولدات الغاز التوربينية بموقع قطر غاز1. وقد ساعدت التعديلات التي أجريت على غرف الحريق منخفضة الانبعاثات النيتروجينية التي تم تركيبها في غلايات المرافق وسخانات العمليات العليا على خفض انبعاثات أكاسيد النيتروجين بنسبة تتراوح

بين 50و 75في المائة على التوالي. واعترافاً من شركة قطر غاز بأهمية تقليل مركبات الكربون العضوية المتطايرة في الجو وضعت الشركة برنامجاً متكامل الأركان للكشف عن التسرب وإصلاحه في خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال ومصفاة لفان ومرافق مزارع الخزانات منذ عام 2011.وتساهم المركبات الكربونية العضوية المتطايرة في إحداث تفاعلات ضوئية كيميائية في الغلاف الجوي مما يؤدي الى تآكل الاوزون الارضي. ويوفر برنامج الكشف عن التسرب وإصلاحه إمكانية مراقبة ورصد ما يقرب من 76.000عنصر من عناصر المركبات العضوية المتطايرة، مما يؤدي إلى القيام بالإصلاحات الضرورية في مصادر تسرب مجموعة محددة من المركبات العضوية المتطايرة. وأدى التحسن في عمليات الرصد والإصلاح التي تمت في إطار البرنامج المذكور إلى خفض انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة بنسبة 19٪مقارنة بعام 2015وبنسبة 46٪مقارنة بعام 2016. ووقعت الشركة كذلك مذكرتي تفاهم لتطوير الغاز الطبيعي المسال بوصفه أحد البدائل الأقل ضرراً على البيئة من الزيت المتبقي الذي يتميز بكثافته المرتفعة عن الغاز ويستخدم عادة في تسيير مراكب الشحن.

- **إدارة النفايات:** حددت شركة قطر غاز أهدافاً رئيسية لها تتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030وهي امتلاك إدارة مستدامة للنفايات وتخفيض النفايات. وقد أدى التوسع السريع في المرافق التشغيلية لشركة قطر غاز إلى زيادة في معدلات توليد النفايات بشكل عام، بما في ذلك تدفقات النفايات الخطرة. ويعزى ارتفاع إنتاج النفايات في عام ،2016مقارنة بالسنوات السابقة، أساساً إلى الزيادة في توليد النفايات من الخردة والنفايات المكتبية العامة، والتخلص من النفايات المتراكمة من إنجاز مشروع صيانة الهضبة، فضلا عن عمليات الإغلاق المخططة لصيانة خط إنتاج الغاز الطبيعي المسال والطين المتولد عن أنشطة تنظيف الخزانات. وقد بدأت الشركة كذلك في برنامج استبدال البطاريات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في كمية ووزن البطاريات الواردة للتخلص منها وقد انعكس ذلك في ارتفاع إنتاج النفايات لعام 2016 ومن حيث الوزن، شهدت كمية النفايات المعاد تدويرها ارتفاعاً في عام 2016ورغم ذلك فقد انخفضت نسبة

النفايات المعاد تدويرها إلى إجمالي النفايات بسبب زيادة حجم تدفقات النفايات غير القابلة لإعادة التدوير ولدت مثل حطام المباني، والطين، والمنخل الجزيئي الناتج من عمليات الإغلاق للصيانة والبطاريات المستهلكة. وقد شهدت رحلة قطر غاز نحو إدارة مستدامة للنفايات تغييرات كبيرة بدأت بتشكيل فريق فعال متعدد التخصصات لإدارة النفايات في عام 2014وتحسين ممارسات وإجراءات إدارة النفايات في الموقع، وإنشاء مسارات مستدامة لإعادة التدوير والتخلص من تدفقات النفايات الرئيسية.

- **معالجة الطين والرواسب**: واستثماراً للمشروعات التي أطلقتها الشركة في 2016 لإدارة الطين والرواسب والنفايات الإلكترونية كذلك نجحت الشركة في التخلص مما يزيد عن 93% من النفايات الخطرة التي تولدت وخزنت من قبل في مواقع الإنتاج نتيجة عدم وجود خيارات عملية للتخلص منها داخل البلاد. وتطورت مبادرة شركة قطر غاز المصممة لتحديث ما تمتلكه حالياً من مرافق إدارة النفايات لتصل إلى مرحلة التشييد حيث من المستهدف الانتهاء من المشروع في عام 2018. يفصل جهاز الطرد المركزي الذي تم تركيبه عام 2015 الطين والشوائب ويقسمها إلى ثلاثة أقسام: نفايات الزيت، والمياه، وبواقي المركبات الهيدروكربونية.
- **الأثر البيئي لعملية النقل**: نظراً لكونها أكبر مستخدم لسفن نقل الغاز الطبيعي المسال في العالم، تضع شركة قطر غاز في مقدمة أولوياتها وضع حلول مبتكرة وتقدمية بغرض التحسين المستمر لكفاءة النقل والحد من الأثر البيئي حيث تسعى شركة قطر غاز إلى استباق الاتجاهات والمقاييس المستقبلية في القطاع البحري. وفي هذا الإطار انضمت الشركة إلى جمعية "مشغلي ناقلات الغاز والمحطات الدولية" وهي منظمة دولية يتبادل من خلالها جميع المشاركين في الصناعة خبراتهم، ويتباحثون في سبل مجابهة التحديات المشتركة، ويضعون المحددات لأفضل الممارسات والمقاييس. وكما هو الحال في العامين الماضيين، نالت شركة قطر غاز مرة أخرى تكريماً من مجلس السلامة البريطاني حيث حصلت الشركة على جائزة الشرف العالمية، التي تمنح للهيئات المتميزة في الإدارة البيئية لأنشطة النقل التي تقوم بها. كما منحت الشركة أيضاً جائزة سيف الشرف من

المجلس تكريماً لها على ما أظهرته من التفوق في إدارة السلامة لتكون شركة قطر غاز الشركة القطرية الوحيدة التي تحصد الجائزتين معاً، وواحدة من بين 15شركة في جميع أنحاء العالم تجمع بين الجائزتين في عام 2016.

- **تطوير الغاز الطبيعي المسال كوقود بحري:** تعمل إدارة الشحن البحري بشركة قطر غاز على تنفيذ مشروع مبتكر يهدف إلى تطوير الغاز الطبيعي المسال ليصبح وقوداً للسفن. لما لذلك من إمكانات هائلة قد تساعد في الحد من الأثر البيئي للشحن، حيث إن السفن عادة تلجأ إلى حرق زيت الوقود الذي يعد أقل ملائمة للبيئة.

وبخصوص جوائز وتقديرات الشركة لسنة 2016[34]: جائزتي Globe of Honour، Sword of Honou، الحصول على جائزتي GOAL ZERO تكريما للشركة على تحقيقها 10 و20مليون ساعة عمل دون وقوع أي تسريبات أو حوادث كبرى، جائزة مجلس التعاون الخليجي للبيئة.

4. الاستدامة البيئية في شركة الخطوط الجوية القطرية:

1.4 الأداء البيئي للشركة لسنة 2016[35] :

الريادة البيئية: تلتزم الخطوط الجوية القطرية بالمساهمة في مبادرات الاستدامة في قطاع الطيران والمساهمة في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 لذلك، ترتكز استراتيجية الشركة البيئية على:

- الامتثال للتشريعات البيئية في شبكتنا العالمية.
- الاستخدام الأكفأ للموارد البيئية.
- تعزيز العلامة التجارية للخطوط الجوية القطرية من خلال تقديم الدعم المستمر للأداء البيئي.

إدارة المخاطر البيئية: في عام 2016تم تقييم المخاطر البيئية في مجموعة الخطوط الجوية القطرية، وأجري اختبار لأدوات التحكم الحالية وتنفيذ الخطط المناسبة لتعزيز وسائل التقليل من المخاطر. وتشتمل الخطط الحالية على المشاريع التي من المتوقع أن يكون لها تأثير مباشر على الأداء البيئي، بينما تدعم المزيد من ممارسات الاستدامة على المدى الطويل.

اتخاذ قرارات بيئية مناسبة: أطلقت مجموعة الخطوط الجوية القطرية "إطار الحوكمة البيئية" في العام 2016. وتتيح هذه المبادرة للمسؤولين والقادة في الناقلة القطرية مراجعة الأداء البيئي وكفاءة التحكم في المخاطر البيئية المرتبطة بأعمالهم.

التواصل مع الجهات المعنية: من المهم الحفاظ على حوار بناء ومفتوح مع الجهات المعنية من أجل فهم أفضل وتحقيق التطلعات حول القضايا البيئية المتنوعة. وعلى مستوى قطاع الطيران، يوجد للخطوط الجوية القطرية ممثلين في الهيئة البيئية في الاتحاد الدولي للنقل الجوي (أياتا) وفي مجموعة السياسة البيئية في الاتحاد العربي للنقل الجوي. والناقلة القطرية أيضاّ مشارك فعال في مجموعة مستخدمي وقود الطيران المستدام ومتحدون من أجل الحياة البرية. وتقوم بالتنسيق مع الجهات الحكومية في قطر حول مختلف التشريعات البيئية المحلية والعالمية، بما في ذلك وزارة البلدية والبيئة والهيئة العامة للطيران المدني.

[36]

2.4 الأداء البيئي للشركة لسنة 2015:

تدير شركة "الخطوط الجوية القطرية" أسطول طائرات عالي الكفاءة لجهة استهلاك الوقود، عدا عن كونه الأكثر تطورا من الناحية التكنولوجية، ويضم أحدث الطائرات على مستوى العالم إذ يبلغ متوسط عمر الطائرات 5سنوات فقط. وتمتاز الطائرات الموجودة حاليا أو قيد الطلب في أسطول ''الخطوط الجوية القطرية'' بتنوعها بين طائرات "إيرباص" و"بوينج" التي تعتبر أكثر كفاءة بنسبة 25-20 %من حيث استهلاك الوقود بالمقارنة مع طائرات الجيل السابق ضمن نفس الفئة.

كما زودت "الخطوط الجوية القطرية" طائراتها العاملة بأحدث الابتكارات التقنية مع دخولها سوق العمل. وعلى سبيل المثال:

- من المتوقع أن يسهم تزويد طائرات "إيرباص A320''بنظام "شاركلتس" للأجنحة الطرفية في خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من كل طائرة بمقدارً 900طن سنويا.
- يساعد تزويد طائرات "بوينج "B777 بحزمة تطوير الأداء PIPفي خفض استهلاك الوقود بنسبة 0.9%.

وتنطوي طائرات "الخطوط الجوية القطرية" على أحدث تصاميم ومزايا المحركات الحديثة ذات الكفاءة العالية في استهلاك الوقود. وهذا يتضمن على سبيل المثال النواحي الأيروديناميةو، وتكنولوجيا الاحتراق والتبريد الجديدة لتعزيز استطاعة المحركات، إضافة إلى تقليل احتراق الوقود والانبعاثات الكربونية. وهو ما يجعلها المحركات الأكثر تطورا وكفاءة في استهلاك الوقود بنسبة
15-25% قياسا بالأجيال السابقة. كما تعتمد الشركة "حزمة تحسين الأداء" PIPفي محركات طائراتها من طراز "بوينج "787بهدف تقليل حرق الوقود بنسبة 2.7 % يذكر أن الخطوط الجوية القطرية تدعم معيار "المنظمة الدولية للطيران المدني" (إيكاو) الجديد بخصوص الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الطائرات التجارية. وسيدخل هذا المعيار حيز التنفيذ ابتداء من عام 2020 حيث سيتعين على الطائرات الجديدة أن تجعل انبعاثاتها الكربونية متوافقة مع الحد الأدنى المحدد وفق هذا المعيار. وسيتم تطبيق ذلك اعتبارا من سنة 2023على تصاميم الطائرات التي لا تزال قيد التصنيع.

❖ **الوقود:**

تعتبر "الخطوط الجوية القطرية" عضواً قديما في ‘‘مجموعة مستخدمي وقود الطيران المستدام SAFUGوهي مجموعة من شركات الطيران التي تركز على تسويق وتسريع وتيرة تطوير وقود الطيران الحيوي المستدام. وينبغي لمصادر الوقود الحيوي المستدام أن تساهم في خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة كبيرة خلال دورة حياتها مقارنة مع مصادر الوقود الأحفوري، وألا تهدد زراعة المحاصيل الغذائية أو إمدادات مياه الشرب مع الحد من الآثار المترتبة على التنوع الحيوي، وعدم التسبب في إزالة أو تغيير الأنظمة البيئية الطبيعية أو المناطق التي تتمتع بقيمة عالية لحفظ التنوع البيولوجي، فضلا عن انطوائها على أثر إيجابي اقتصادي واجتماعي على مناطق زراعة المواد الأولية.

وتسعى الخطوط الجوية القطرية حاليا لاعتماد تقنيةGTL (تحويل الغاز إلى وقود سائل) كجزء من مساعيها لإنتاج الوقود المستخدم في "مطار حمد الدولي". وهي تدرس حاليا إمكانية تعزيز كفاءة الوقود المتاح بفضل هذه التقنية. وفي هذا السياق، تعاونت الخطوط الجوية القطرية في نوفمبر 2010مع مؤسسة قطر وجامعة قطر لإنجاز مشروع بحثي حول تقنية تحويل الطحالب إلى وقود حيوي. وقد تم الانتهاء من

المرحلة الأولى من المشروع في جوان2015 ويجري النظر حاليا في اتخاذ المزيد من الإجراءات لتطوير هذا البحث المهم.

❖ **مخطط تجارة الانبعاثات للاتحاد الأوروبي:**

شاركت الخطوط الجوية القطرية بمخطط تجارة الانبعاثات الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي، حيث التزمت الشركة بتطبيقه في قطاع عملها منذ عام ،2008ولا تزال تشارك في مناقشة المرحلة المقبلة من تطويره.

❖ **مقياس الأسواق العالمية الخاص من "المنظمة الدولية للطيران المدني":**

تدعم ''الخطوط الجوية القطرية'' قرار ''المنظمة الدولية للطيران المدني'' لتطبيق مقياس الأسواق العالمية للتحكم بالانبعاثات الكربونية الناتجة عن قطاع الطيران الدولي. كما تلعب الشركة دوراً فاعلا في تطويره من خلال مجموعة استشارات الطيران لدى ''الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا".

الخاتمة:

يخلص هذا البحث في الكشف على أن الشركات القطرية ممثلة في شركة قطر غاز، وشركة الخطوط الجوية القطرية قد عرفتا اليوم بجانب أكثر أهمية وهو الجانب الاجتماعي حيث تتزايد التزاماتهما الاجتماعية والبيئية من خلال مختلف البرامج التي تقومان بتنفيذها وتجسيدها خدمة لتنمية وتطوير المجتمع والمساهمة في تحسين الإطار المعيشي وتطوير نوعية الحياة لأفراد المجتمع وخدمته، وفي هذا السياق بدأت تدرك أن الادارة البيئية تهدف الى التصدي للمشاكل البيئية، وانطلاقا من ذلك كانت المسؤولية البيئية من القضايا الاساسية نتيجة تنامي الوعي البيئي فقد أصبحت قضية حماية البيئة تتصدر اهتمامات الحكومات والشعوب والمنظمات والهيئات المهتمة بالجانب البيئي، في هذا السياق بدأتا الشركتان القطريتان تدركان بأن الادارة البيئية تهدف الى التصدي للمشاكل البيئية، وهو ما أخذته بعين الاعتبار من خلال الإجراءات والسياسات المتخذة للمساهمة في الحفاظ على البيئة وتبني مبادئ المسؤولية البيئية والضوابط التي تحكم ذلك. ويبرز تقرير الاستدامة لعامي 2015 و2016الخطوات التي قطعتها الشركتان وحجم الاستثمارات التي قامت بها في مجال النمو والتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، ودعم نظم الإدارة البيئية وإصدار الشركتين لتقاريرهما حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية على موقعهما الإلكتروني.

المراجع والهوامش:

[1] خالد بن يوسف البرقاوي . المسؤولية الاجتماعية: ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى السنوي . كلية العلوم الاجتماعية جامعة أم القرى مكة سنة 2008. ص06.

2مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة نيويورك وجنيف 2004. ص79.

3د. فالح عبد القادر الحوري، د. ممدوح الزيادات، أ.هايل عبابنه، إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية «دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية" كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الأردن . ص 05.

[4] Arielle N'diaye, Janique Soulié, La réimportation des pratiques de RSE par les firmes des pays émergents vers les pays développés, XXII Conference Internationale de Management Stratégique AIMS, May 2014, Rennes, France, p 03.

[5] Toufik DEBBAB, La régulation a-t-elle un rôle à jouer dans l'éthique en entreprise, Thèse doctorat en sciences économique, Aix-Marseille Université, France, 2015, p 70.

[6] Ivana Rodic, Responsabilité sociale des entreprises- le développement d'un cadre européen, mémoire pour l'obtention du diplôme d'études approfondies en études européennes, Institut Européen de l'université de Genève, 2007, p 13.

[7] Abagail Mc WILLIAMS, Donald SIEGEL, Corporate sociale responsibility Performance, Academy of Management Review, no 26 (1), January 2001, p 117.

[8] Anna Cournac, La Responsabilité sociale de entreprise multinationale a l'égard de ses territoires d'implantation, Thèse doctorat en sciences de gestion, Université de Pau et des Pays de L'ADOUR , Novembre 2013, p 23.

[9] Ibid. p 23.

[10] World Bank. 2005. Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia : Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March.

11 المسؤولية الاجتماعية للشركات . المعهد العربي للتخطيط الكويت . العدد 90/فبراير 2009 السنة التاسعة . ص03.

[12] Marie-Françoise GUYONNAUD & Frédérique WILLARD, Du management environnemental au développement durable des entreprises, ADEME, France, Mars 2004, P 05

[13] Aurélie Chamaret, Une démarche Top-Down /Botton-Up pour l'évaluation en termes multicritères et multi-acteurs des projets miniers dans l'optique du développement durable- Application sur les mines d'Uranium d'Arlit (Niger), Thèse de Doctorat en sciences économiques, Université de Versailles Saint- Quentin-En- Yvelines France, 2007, p 30.

14د .نهال المغربل، د .ياسمين فؤاد . المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية . المركز المصري للدراسات الاقتصادية السنة 2008 ورقة رقم 138. ص03.

15 د. مراد زايد، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المتغيرات العالمية – حالة الجزائر–مداخلة تدخل في إطار الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بشار الجزائر، 14–15 فبراير 2012، ص 4–5.

[16] Porter MAZURKIEWICZ : Corporate environnemental responsibility : Is a Common CSR Framework possible ? DevComm-SDO, World Bank, P07.

[17]محمد زيدان، محمد يعقوبي، الأثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة، مداخلة تدخل في إطار الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بشار الجزائر، 14–15 فبراير 2012، ص 4–5، ص 04.

18 لعيبي هاتو خلف: محاسبة التلوث البيئي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، بغداد، 2009 م، ص 31.

19 محمد زيدان، محمد يعقوبي، مرجع سابق ذكره، ص04.

[20] Alison JAMISON, Marlo RAYNOLDS, Peggy HOLROYD, Erik VELDMAN, and Krista TREMBLETT : Defining corporate environmental responsibility. Canadian ENGO perspectives, October 2005, P07.

[21] Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl," How international is corporate environmental responsibility ? A literature review", journal of international management, 18(2012), p 183.

[22] ساسي سفيان، منية غريب، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية (بين التشريع والتطبيق)، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 20-21 نوفمبر 2012، ص ص 353-354.

23 المنظور البيئي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: استعراض سياساتها وممارساتها في مجال الإدارة البيئية الداخلية، من إعداد تادانوري إينوماتا إنريكه رومان – موريي، الأمم المتحدة وحدة التفتيش المشتركة جنيف 2010، ص 4.

[24] Mouloud Kadri, le développement durable l'entreprise et la certification, marché et organisation, 2009/1. N° 8. p 203.

25 خالد أعراب، الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية دراسة حالة "مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح"، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2014-2015، ص 103.

26 دليل الجودة البيئية في جامعة بابل حسب المواصفة العالمية للبيئة الايزو 14001، فريق العمل أ.د نبيل هاشم الاعرجي وآخرون، جامعة بابل العراق، سبتمبر 2010. ص 4.

27 خالد أعراب، مرجع سابق، ص 105.

28سعيدي سياف حنان، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان SCHB قسنطينة، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص 43.

29 مهاوات لعبيدي، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والافصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 126.

30 المرجع نفسه، ص ص 126-127.

31 قطر غاز تقرير الاستدامة 2016، ص ص 57-65.

32 قطر غاز تقرير الاستدامة 2016، ص ص 39-49.

33 قطر غاز تقرير الاستدامة 2016، ص 40.

34 قطر غاز تقرير الاستدامة 2016، ص 5.

35 مجموعة الخطوط الجوية القطرية، التقرير السنوي 2017، ص 26.

36 مجموعة الخطوط الجوية القطرية، التقرير السنوي 2016، ص 21.